الفلسطيني » . وعددت هذه المحاولات فيما يلي:

١ ــ قيام حكومة « انتقالية » لمدة خمس سنوات يشترط فيها بموجب التخطيط الاميركي ــ الرجعي ــ الاسرائيلي ان تكون من شخصيات من خارج منظمة التحرير ، وان يشارك فيها الاردن على اساس ان الجهاز الحكومي قائم وموجود في الضفة الغربية وما زال مرتبطا بالاردن ، وان يجري استفتاء تحت اسم انتخابات عامة باشراف الجامعة العربية « تقوم بعدها الدولة بتقرير مصير الضفة والقطاع ، ومع الاردن بالدرجة الاولى ، تحت اسم علاقات جديدة » .

٢ ــ « اعادة احياء ما يسمى بالهيئة العربية العليا الناطقة الوحيدة باسم الشعب الفلسطيني ، الفلسطينية المقترحة ... على ان تكون الهيئة العليا الناطقة الوحيدة باسم الشعب الفلسطيني ، وتمارس حق بحث مصير الاراضي المحتلة والشعب» وقالت الصحيفة ان عناصر هذه الهيئة ستكون من « اليمين في الخارج ومن رجال الاردن المحسوبين ومن فئات تعايشية معروفة ايام الاحتلال الاسرائيلي » .

٣ ــ « قيام ادارة مدنية بصورة مستعجلة تكون نواة لقيام الاتجاهين السابقين ، سواء من حيث قيام الدولة او تشكيل الهيئة العليا على أن تكون هذه الادارة من الجهاز الاردني القائم ومن نوعية لا تتعداهما ، لتصبح الادارة الشكل الاول لقيام الهيئة العليا والدولة ذات الخمس سنوات ، بوصفها وحدة قائمة بحد ذاتها مع الضفة والقطاع. ولا مانع في حالة معينة ان يقوم اشراف شبه دولي بشكل شكلي على هذه الادارة لاعطائها الصفة الحيادية والوحدة الذاتية » . واكدت الصحيفة ان الحكم الذاتي والادارة المدنية هذه تجابه بمعارضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومن العناصر الوطنية الفلسطينية في الاردن ومن الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع .

٣ ــ العلاقة عبر الجسور وتحريك «الوجهاء»

منذ أن فتح النظام الاردني الجسور بين الضفتين عقب حرب حزيران ١٩٦٧ ، وهو يستخدم هذه الظاهرة كواحدة من اهم الاقنية السياسية ــ الاقتصادية في علاقاته مع الضفة الغربية ، بما يخدم تكريس نفوذه السابق في الضفة المحتلة . (لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا سياسة الجسور المفتوحة الصادر عن مركز الابحاث) . وكما استخدم العدو الاسرائيلي اجراءات منع عبور الاشخاص ، والمنتوجات عبر الجسور لتحقيق بعض اهدافه السياسية ، لجأ النظام الاردني الى نفس الاجراءات لتحقيق جانب من اهدافه السياسية . وقد كثرت في الاونة الاخيرة اجراءات منع القادمين الى عمان من قبل الحكومة الاردنية، دون تفسير من جانبها لاسباب ذلك المنع . (راجع المناطق المحتلة من شؤون فلسطينية عدد ٣٢) . فقد ذكر احد تجار مدينة نابلس اثر عودته من عمان بان المسؤول الاردني على الجسر طلب اليه ابلاغ عشرة اشخاص من محافظة نابلس بانهم ممنوعون من دخول الضفة الشرقية. وهؤلاء العشرة هم ستة تجار من نابلس ، واثنان من جنين ، وواحد من طولكرم والعاشر من عرابة قضاء جنين (الشعب ٧٤/٣/٨) .

وفي يوم ٣/١١ اعادت السلطات الاردنية عددا من أبناء الضفة الغربية ومنعتهم من العبور الى الضفة الشرقية . اما الشخصيات والوجهاء فقد سمحت لهم السلطات الاردنية بمتابعة سفرهم الى عمان . ويأتي هذا الاجراء لليوم الثاني على التوالي دون ان تفصح عمان عن السبب الذي يجعلها تلجأ اليه في هذه المرحلة (الشعب ٧٤/٣/١٢) .

ونقلت « الشعب » في اليوم التالي عن صحيفة الدستور الاردنية خبرا مفاده ان الصحيفة الاردنية اوردت في صفحتها الاولى تحت عنوان «خبر اليوم» انه سوف تصدر « هذا الاسبوع » ارادة ملكية تتعلق باجراء مرتقب حول الجسور . ولم تورد « الدستور » اشارة او اضافة على هذا النبأ او ما تتوقع ان تكون عليه الخطوة الجديدة (الشعب ٧٤/٣/١٣) .

من جهة اخرى ، وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات الاردنية تمنع عبور المسافرين الى عمان عبر الجسور ، كانت هذه السلطات تستدعي الوجهاء والمحاسيب للتشاور معهم بشأن الاوضاع السياسية الراهنة في المناطق المحتلة . فقد ذكرت الشعب انه قد وصل في بداية شهر اذار من عمان الى القدس الوزير السابق خلوصي الخيري في زيارة عمل قصيرة بوصفه عضوا في مجلس امناء المشروع الانشائي في اريحا . واجرى الخيري لدى وصوله عدة لقاءات مع رئيس مجلس الامناء موسى العلمي